

ورقة خلفية رقم 7 - الحرية الشخصية كأحد أبعاد الفقر متعدد الأبعاد في فلسطين

إعداد- رجا الخالدي وإيمان سعادة

مقدمة

من بين المفارقات في التجربة السياسية والاحصائية/المنهجية الفلسطينية في بلورة مفهوم متطور للفقر في أبعاده المتعددة، ليس فقط منح الأبعاد الاجتماعية/المعيشية وزناً احتسابياً يعادل أربع أضعاف وزن الفقر النقدي، بل أيضاً تجذير (تأصيل) مفهوم الحرمان (الاجتماعي) وتعريفه، بحسب منظومة الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والمدنية الفلسطينية (القانون الأساسي). هذا يعتبر انجازاً سياسياً هاماً يجب التمسك به والبناء عليه، ويوفر فرصة ليس فقط لوضع استراتيجية لمكافحة الفقر في مختلف أبعاده، بل أيضاً لتطوير منهجية مناسبة للقياس والمراقبة لتوفر أدلة أكثر دقة حول مصادر (محددات) الحرمان في كل بعد من الأبعاد المعتمدة فلسطينياً. بمعنى آخر، مهما كانت المؤشرات المعتمدة لقياس مدى مساهمة كل بعد من الأبعاد في مؤشر الحرمان/الفقر النهائي، وبغض النظر عن قدرتها في تفسير مدى وعمق تأثير هذا البعد أو ذلك، فأنها تبقى ذات دلالة توجيهية تؤكد على أهمية (وزن) البعد المعني.

ان هذه الملاحظات تنطبق على البعد السابع المعتمد ربما أكثر من أي بعد آخر، حيث أن الحقوق الخاصة بمفهوم "الحرية الشخصية" التي خصص له وزناً مقياسياً مثل بقية الأبعاد الاجتماعية (13.3%) ليست أقل أهمية في حياة المواطن الفقير عن غيرها من الحقوق الاجتماعية ربما، وينطوي في الحالة الفلسطينية (القانون الأساسي) على العديد من الحقوق الفردية، وبالتحديد: منع زواج الأطفال، حرية التنقل، حرية التعبير، الحماية من الاحتجاز التعسفي، السيطرة على دخل المرأة، حرية اختيار الزوج/ة، إزالة القيود المفروضة على مشاركة المرأة في سوق العمل، وحرية تسجيل المرأة في التعليم العالي.¹

بينما تتوفر للأبعاد الاجتماعية الحقوقية الأخرى البيانات الإحصائية من PCBS2017 تلتقط بشكل مقبول مؤشرات مناسبة لقياس الحرمان، يبدو أنه لأسباب تتعلق بتوفر البيانات المناسبة ومدى وعمق مساهمة عدد من هذه الحقوق في الوزن الكلي للحرمان من "الحرية الشخصية"، ولأهمية ربط بعد الحرية الشخصية بالدور الكبير للاحتلال والاستيطان في تقييدها، تم استثناء عدد من الجوانب الهامة في الحالة الفلسطينية في تشخيص مؤثرات الحرمان من الحرية، وحدد الجهاز المؤشرين التاليين لقياس بعد الحرية الشخصية وهما:

- **حرية التنقل:** تعتبر الأسرة محرومة إذا لم يتمكن أي فرد من أفراد الأسرة من زيارة الأهل/الأقارب/الأصدقاء خلال السنة الماضية بسبب إجراءات الاحتلال المتمثلة بالإغلاقات أو الحواجز أو القيود على السفر .
- **التحكم بدخل المرأة ومشاركتها في سوق العمل:** تعتبر الأسرة محرومة إذا لم تتمكن إحدى النساء في الأسرة من التحكم بكيفية استخدام دخلها أو أجرها، أو لا تملك حساب بنكي منفصل، أو إذا كان في الأسرة إحدى النساء لا تعمل ولا تستطيع البحث عن عمل بسبب القيود المفروضة عليها من قبل الأب/الأم أو أحد أفراد الأسرة.

¹MEASURING MULTIDIMENSIONAL POVERTY IN PALESTINE Marwan Khawaja, Jawad Al-Saleh, Nathan Reece and Adriana Conconi – ERF Working Paper No. 1477 August 2021

بالتالي، من الواضح أن المؤشرين المعتمدين لا يحصران كافة مكونات الحرية الشخصية (بل جزء مهم منها) ويمكن اعتبار الأداء فيها (أو اتجاهاتها) بمثابة مؤشر دليل للعمل الاستراتيجي في ضمان جميع الحريات الشخصية المتصلة بالفقر ليس لصالح الفقراء فقط، بل كجزء من منهج الفعل التنموي الأوسع المتجذر بالحقوق. أي ان قياس تأثير هذا البعد على الفقر من خلال المؤشران المتاحين لا يعني حصر العمل الاستراتيجي في مكافحة ظواهر انعدام الحرية الشخصية للفقراء في معالجة حرية التنقل ووصول المرأة للفرص والأصول.

في نتائج مسح 2017 حول الفقر المتعدد في فلسطين، نرى ان حصة مؤشري الحرية الشخصية في الحرمان الشامل ليست مرتفعة بالمقارنة مع الابعاد الاجتماعية الستة الأخرى، بل يحتل هذا البعد المرتبة الخامسة من ناحية المساهمة في الفقر بحوالي 6.5%، منها 5.3% مساهمة الحرية الاقتصادية للمرأة في تأثير هذا البعد فقط و1.3% مساهمة القيود على الانتقال. تبدو التحديات امام الحرية الاقتصادية للمرأة بشكل عام أكبر في قطاع غزة مما في الضفة الغربية، حيث مساهمة هذه الحرية في الفقر في الضفة تصل 2.9%، مقابل 6.1% في القطاع، ما يؤكد قوة ودلالة هذا البعد في تفسير منابع الفقر. لكن لا تعتبر القيود على الحركة ذات تأثير يذكر في أي من المنطقتين، رغم ما هو معروف عن القيود الاستعمارية المواصلاتية في الضفة الغربية والحصار الإسرائيلي المفروض على قطاع غزة (ومحدودية وصعوبات التنقل من غزة عبر رفح ومصر). يأتي هذا المؤشر بالإضافة الى 6 مؤشرات أخرى ذات قيمة منخفضة (اقل من 2%) بحصة اجمالية 6% من المؤشرات الراصدة لمختلف الابعاد، يجدر التفكير بفائدتها في دراسات مستقبلية.

واقع الحرية الشخصية في فلسطين

• حرية الحركة بصفقتها مؤشر للحرية الشخصية

a. أبرز الملامح والتطورات منذ العام 2010

تم اعتماد هذا المؤشر لتوفير مقياس لأحد مكونات هذا البعد، أي القيود المفروضة على حركة المواطنين بسبب إجراءات احتلالية مختلفة: حواجز، جدار الفصل العنصري، محاصرة قطاع غزة، والتحكم بالمعابر الدولية واعتداءات المستوطنين على الحركة المرورية الفلسطينية الداخلية وغيرها. يقع كاهل هذه القيود على قدرات التحمل للمواطنين الأفقر وتقييد حريتهم قبل غيرهم. يعتمد هؤلاء على المواصلات العامة للوصول الى الاقرباء او الخدمات او العمل، وكما هو معروف في الحالة الفلسطينية، تقوم سلطات الاحتلال بتعطيل هذه الحركة دون سابق انذار أو مبرر سوى التكيل اظهارة للتحكم، وتكبيد خسائر مالية لأفقر شرائح المجتمع. هذه الظروف شائعة في الضفة الغربية، ليس فقط فيما يتعلق بحرية التنقل الى القدس المحتلة ومناطق أخرى خلف الجدار، بل أيضاً بين محافظات الضفة الشمالية والجنوبية. اما في قطاع غزة فان عدم مقدرة المواطنين هناك التنقل للضفة الغربية عبر أراضي دولة إسرائيل، او مغادرة ودخول القطاع سوى من معبر رفح الحدودي مع مصر، ينطوي على صعوبات وتكلفة مرتفعة وسفر طويل.

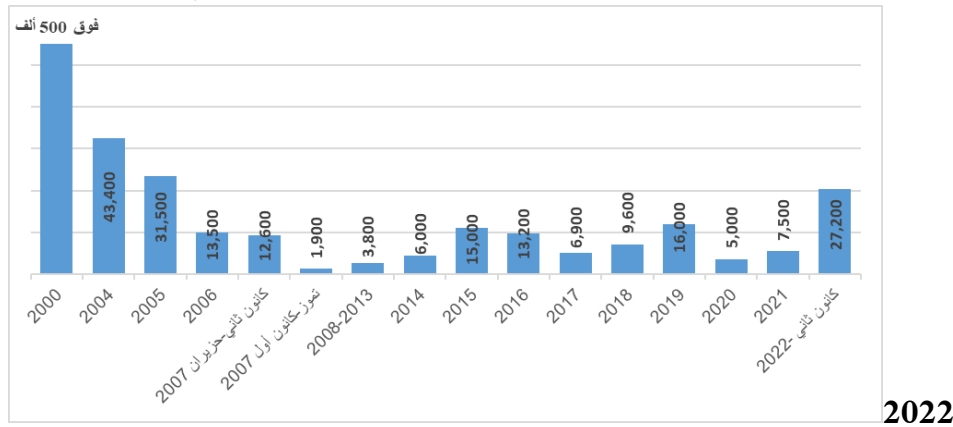
بالتالي، وخلافاً لبقية المؤشرات المعدة للأبعاد التي تتسم بتراجع او زيادة باتجاه معين وبشكل سلس نسبياً، فإن المؤشر الخاص بحرية التنقل (ومساهمة/وزنه) في الفقر المتعدد، متقلب واتجاهه غير واضح وقد يختلف بين سنة او مرحلة أو أخرى، أي قد

تتحسن الظروف أو تتدهور، بحسب عشوائية الإجراءات الاحتلالية وتغيير شدتها بين فترة وأخرى أو في التمييز بين منطقة وأخرى. ربما لا يمكن التقاط هذه الحالة الدائمة لعدم اليقين في أي مؤشر احصائي، وهي بين العديد من الحقائق الاجتماعية الاقتصادية الفلسطينية التي تفسر وتوضح، دون الحاجة لرقم، مفهوم الحرمان فيما يتعلق بأبسط الحريات الشخصية.

لا توجد بيانات رسمية تربط بين إجراءات تقييد حرية الحركة ومدى التقييد الفعلي لانتقال المواطنين، ناهيك عن تأثير ذلك على فقر، سوى تقدير ال PECS2017 المتواضع المذكور (1.5% من محددات الفقر في الضفة الغربية فقط و1.2% في القطاع). عموماً، لا يمكن رصد هذه الأمور أو قياسها من سنة للتالية والخروج بتقدير دقيق لآثار القيود على الانتقال. ان التأثير السلبي، في السياق الفلسطيني، يأتي عادة على شكل صدمات فجائية، تشمل مناطق بكاملها لمدد محددة، مثلاً: قطاع غزة خاصة اثناء وفي اعقاب حروب مدمرة -2021، 2014، ، 2012 2008 بين الضفة الغربية وإسرائيل عند تطبيق سلطات الاحتلال "اغلاقات امنية"، او محافظات بكاملها مثل جنين اثناء "عمليات عسكرية خاصة"... الخ.بينما لا توفر الإحصاءات الفلسطينية تغطية لموضوع التنقل، وومن أجل تغطية الحالة الفلسطينية النادرة في هذا الإطار، يمكن الاستعانة بالمصدر الوحيد للبيانات الاجمالية حول الانتقال من وإلى قطاع غزة من مختلف المعابر وكذلك حول عدد الحواجز الدائمة والمتنقلة في الضفة الغربية، تنشرها منظمة الأمم المتحدة (OCHA).

فيما يخص قطاع غزة، يشير الشكل 1 (OCHA2022) الى الاعداد المحدودة جدا للعاشرين من (والى) القطاع الى إسرائيل، وكيف تنذبذب بحسب الظروف السياسية الخارجية، هبوطاً من 500 ألف في الظروف العادية (قبل الانتفاضة الثانية)، الى بضعة الاف بين 2007-2012، مع تحسن طفيف (اقل من 10-15 ألف سنوياً) حتى 2021. تغير هذا الواقع فقط في 2022، حين شرعت دولة إسرائيل بمنح تصاريح دخول للعمال من غزة لأول مرة منذ 15 سنة.

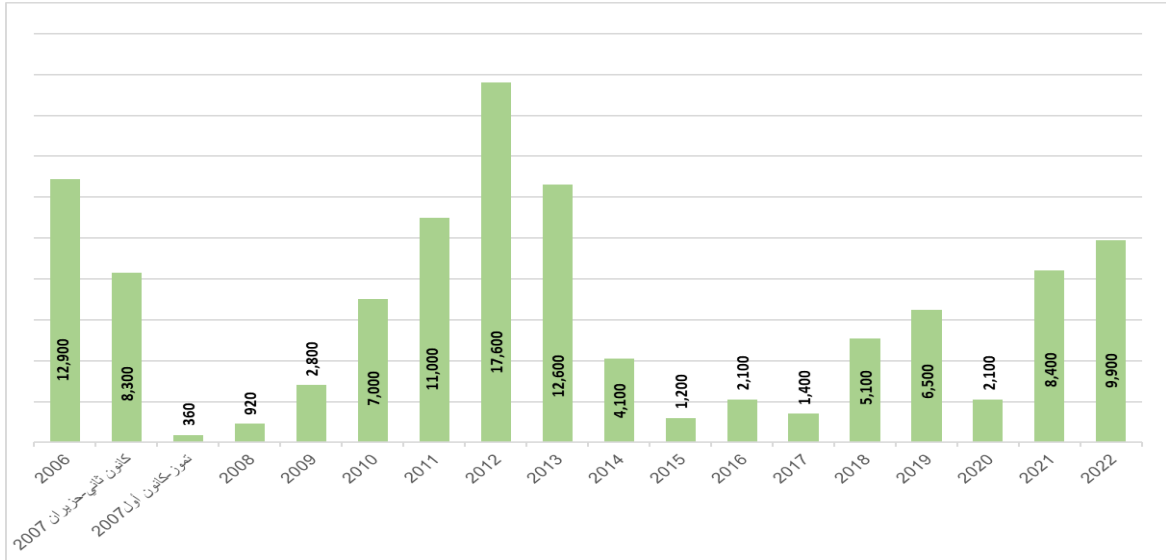
شكل 1: المتوسط الشهري للمغادرات إلى/عبر إسرائيل خلال الأعوام 2000-



المصدر: OCHA. (2022). Movement in and out of Gaza : update covering January 2022:

من جهة ثانية يظهر الشكل 2 (OCHA2022) نفس الحركة المحدودة والمتذبذبة للانتقال من القطاع الى مصر ، حيث بات معبر رفح المتنافس الرئيسي للـ 2.5 مليون فلسطيني المقيمين في القطاع.

شكل 2: المتوسط الشهري للمغادرات المتوجهة إلى مصر خلال الأعوام 2006-2022



المصدر: OCHA. (2022). Mouvement in and out of Gaza : update covering January 2022:

في اخر تقرير شامل عن القيود على حرية الحركة في الضفة الغربية (OCHA2017)، بحلول نهاية عام 2016، كان هناك 572 حاجزاً احتلالياً ثابتاً تقيد الحركة، بما في ذلك 44 حاجزاً معزراً بشكل دائم، و52 حاجزاً جزئياً، و376 حاجزاً على الطرق والسواتر الترابية وبوابات الطرق. أكثر من 100 حاجز إضافي، بما في ذلك 18 نقطة تفتيش دائمة، يفصل جزء من المنطقة الخاضعة للسيطرة الإسرائيلية مدينة الخليل (H2) عن بقية المدينة. في حين أن عدد العوائق ظل ثابتاً إلى حد كبير، فقد تغيرت الأنواع: فقد تم تحويل العشرات من حواجز الطرق إلى بوابات للطرق وتم تزويد بعض نقاط التفتيش فقط من حين لآخر، مما يسمح بقدر أكبر من التنقل عندما ينخفض التوتر. في عام 2016، نشرت القوات الإسرائيلية ما معدله 107 نقطة تفتيش "طيارة" على طول طرق الضفة الغربية كل أسبوع. أكثر من 400 كيلومتر من الطرق محظورة أو مقيدة بشدة للمركبات التي تحمل لوحات ترخيص فلسطينية، باستثناء الطرق العسكرية والطرق داخل المستوطنات.

في الخلاصة، توفر هذه الأرقام المجردة صورة كمية لإحدى معاني ومحددات الحرمان من الحق بالانتقال الحر للمواطن الفلسطيني.

b. الاستراتيجيات والسياسات الوطنية فيما يتعلق بحرية الانتقال والنتائج الاستراتيجية المستهدفة حتى 2030

لا تخلو خطة قطاعية فلسطينية، بغض النظر عن مجالها الاجتماعي، أو الاقتصادي أو المدني أو غيره، من إشارة إلى القيود الاحتلالية على كافة مناحي الحياة، من التعليم والصحة، مروراً بالعمل وفرص توليد الدخل... الخ. هذا أمر طبيعي ومتوقع عند صياغة مختلف الخطط القطاعية. لكن، غالباً فإن الاستراتيجيات القطاعية لا تصمم للتصدي للمعيقات الاحتلالية، أو محاولة إزالتها، بل وللأسف، تركز على الالتفاف عليها أو تفادي تأثيراتها السلبية والتخفيف من وطأتها، بما يسمى من قبل المانحين والمخططين بـ"استراتيجيات التأقلم"، خاصة فيما يتعلق بالفئات الاجتماعية الفقيرة والمجتمعات المهمشة. تتطابق هذه

المنهجية التخطيطية (ضمن الممكن والمتاح) على الاستراتيجية الوطنية للنقل والمواصلات (2021-2023)، التي تنطلق بشكل جزئي على ما يمكن اعتباره هدفاً استراتيجياً يتعلق بتحقيق الحرية في التنقل، أي، الهدف الإستراتيجي (5): **فلسطين جزءاً رئيسياً من شبكة الربط العربي والدولي**. يفهم ضمناً من هذا أن تحقيق الهدف يستدعي إنهاء الاحتلال حيث لا يمكن دمج فلسطين في المواصلات الإقليمية والعالمية دون تحقيق السيادة وفرضها من خلال دولة فلسطين.

كذلك فإن التدخلات السياسية المقترحة في الخطة القطاعية تنطوي على مشاريع من الصعب حتى البدء بها في ظروف التحكم الاستعماري الحالي، وهي عبارة عن رؤية مستقبلية بعيدة لا صلة لها في الفعل المطلوب اليوم لزيادة حرية التنقل:

تطوير أنماط النقل المتعدد وتحسين جودة خدمات النقل المقدمة للمواطنين .تصميم وتنفيذ مشاريع البنية التحتية الحيوية اللازمة للاقتصاد(المطار والميناء، المناطق الصناعية، شبكات المواصلات، والمياه والكهرباء والاتصالات)؛ تحديث وتوحيد المنظومة القانونية والتشريعية بما يتوافق مع الالتزامات الدولية لدولة فلسطين؛ جذب الاستثمار المحلي والأجنبي المباشر وتشجيعه، بالتركيز على قطاعات الإنشاءات، السياحة، الزراعة، والطاقة، الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

يجب الا يلام المخطط الفلسطيني لعدم وجود خطط او سياسات قطاعية للتصدي لمنظومة التحكم الاستعماري، سوى ربط تحقيق بعض الحريات بإزالة الاحتلال وبسط سيادة الدولة. هذا رغم توجه المجتمع الدولي منذ الانتفاضة الثانية (2000-2005) باشتراط دعمه بإصلاحات داخلية لا نهاية لها، لتركيز المخطط الفلسطيني على (الممكن/المتاح)، علماً منهم (الدول المانحة والمنظمات الدولية) ان تحقيق أهم شرط للتنمية وإزالة الفقر هو التحرر من الاحتلال كلياً، وليس تطوير برامج التكيف الهيكلي معه. هكذا أصبح موضوع (الحركة والوصول – movement and access) من اكثر أولويات المنظمات الدولية والمطالب الدولية لسلطات الاحتلال، بضرورة تحسين حرية تحرك الفلسطينيين تحت الاحتلال من خلال تخفيف قيود هنا وفك حصار هناك، على افتراض ان هذه تعتبر اهداف قابلة للمطالبة بها. وصلت الأمور الى ابتداء وكالة ال USAID مفهوم "تموي" لتبرير وتميرير برامجها في تطوير شبكة المواصلات في الأراضي المحتلة، ب"تحسين نسيج الحياة" (Fabric of Life). طبعاً لا يجوز ان تصبح في قاموس المخطط الفلسطيني مثل هذه الأهداف المختزلة التي اعتمدها المجتمع الدولي لأغراضه الخاصة، لما ينطوي عليها من تطبيع للحرمان المتعدد الأبعاد وتساقق مع برامج الحفاظ على الوضع الراهن (status-quo).

الهدف الاستراتيجي لتأمين حرية التنقل حتى 2030: لا يبدو في الأفق المباشر أية استراتيجية قابلة للتطبيق فلسطينياً ليتمتع المواطن الفلسطينية بحقه في حرية الانتقال والسفر، سوى إزالة الاحتلال وتفكيك المستوطنات وبسط سيادة دولة فلسطين.

يمكن صياغة هذا الهدف كمياً في سيناريوهين السيناريو الأول يمثل مطلب الفلسطينيين بزوال الاحتلال عن أراضيهم وتمتعهم بحقهم الكامل بحرية الحركة وعليه من المتوقع أن ينخفض تأثير مؤشر حرية التنقل في الحرمان الكلي من 7.3% للأعوام 2017 و2022 إلى ما يقارب 2% عام 2030. وذلك مع الأخذ بعين الاعتبار عدم وجود مطار أو ميناء أو شبكة مواصلات فاعلة مما قد يحد من القدرة على السفر أو التنقل بالأخص أن آثار الاحتلال الإسرائيلي على شردمة المجتمع

الفلسطيني إلى كانتونات معزولة من خلال الحواجز العسكرية ومن خلال السيطرة على شبكات الطرق لن تزول آثارها بشكل فوري.

أما السيناريو الثاني المقترح من قبل ممثلي الوزارات ذات العلاقة في الفريق الوطني فهو إبقاء نسبة مساهمة مؤشر حرية التنقل في الفقر متعدد الأبعاد في العام 2022 والتي تبلغ 7.3% كما هي حتى العام 2030 بسبب ارتباط هذا المؤشر بطرف موضوعي يتمثل بالاحتلال الإسرائيلي مما يجعل عملية تحديد غاية كمية محددة بهذا الخصوص صعبة للغاية.

من هنا يمكن الجزم أن الحريات المنقوصة الأخرى التي تساهم في الحرمان ولم يشملها البعد السابع (مثل منع زواج الأطفال، حرية التعبير، الحماية من الاحتجاز التعسفي)، ربما لها دلالة إضافية حول الحرية ومكافحة الفقر مما توفرها المؤشر المعتمدين. كذلك، فأنتحيا لطيفا كاملا للحريات الشخصية قد يتطلب دورها لحل جذرية، قد لا تكون متاحة، للأسف، للمخطط الفلسطيني بلزوال الاحتلال وتحقيقا لسيادة. بكمالات بسيطة، فإن تحرير الإنسان الفلسطيني من الظلم الاجتماعي والاقتصادي (ما زال) يتطلب تحرير الأرض من المحتل والمستعمر.

• الحرية الاقتصادية للمرأة

أ. أبرز ملامح وتطورات الحرية الاقتصادية للمرأة

يشير مفهوم الحرية الاقتصادية للمرأة المتبنى في مؤشر الفقر متعدد الأبعاد إلى قدرة المرأة على التحكم بدخلها، وامتلاكها حساب بنكي منفصل، إضافة إلى حرية المشاركة في سوق العمل، أي أن حرمان أي امرأة في الأسرة من أي من هذه الحقوق يضعف وضع الأسرة بحسب مؤشر الفقر متعدد الأبعاد. يلاحظ من خلال تتبع أوضاع النساء في سوق العمل عدة صعوبات ناجمة عن تمييز ضد النساء في سوق العمل سواء من ناحية الأجور، المناصب أو القطاعات نذكر هنا بعضها ولإطلاع أكثر على هذه الفروقات يمكن الاطلاع على الورقة رقم (3) الخاصة ببعد العمل. تعاني النساء في فلسطين من قلة نسب المشاركة في سوق العمل حيث تعد نسبة مشاركة النساء في سوق العمل الفلسطيني من أقل النسب عالمياً وعربياً. فقد بلغت نسبة مشاركة النساء من سن 15 سنة وأكثر في القوى العاملة في العام 2019 في الأراضي الفلسطينية 15.6% مقارنة بـ 67.2% للذكور بنفس الفئة العمرية. في حين بلغت نسبة النساء من سن 15 سنة وأكثر المشاركات في قوة العمل في المنطقة العربية 20.3% مقابل 47.2% في العالم (البنك الدولي، 2019). لا تزال الفجوة كبيرة في المشاركة الاقتصادية بين النساء والرجال، فتبلغ مشاركة الرجال 4 أضعاف مشاركة النساء في سوق العمل. حيث بلغت نسبة مشاركة الذكور 65.1%، مقابل 16.1% فقط للنساء عام 2020.

تدل هذه الفجوة الكبيرة في مشاركة النساء على أنهن لا يدخلن سوق العمل الفلسطيني بشكل متساوي مع الرجل فتعاني النساء من عقبات اقتصادية واجتماعية مرتبطة أساساً بالأدوار والفرص الجنادرية المحددة لكل من المرأة والرجل. يعمل هذا التقسيم الاجتماعي للأدوار وبالتالي تقسيم العمل على تركيز النساء في قطاعات محددة والانقطاع عن العمل في قطاعات أخرى. حيث تتركز النساء العاملات في قطاع الخدمات بنسبة 73.6% في عام 2020 وتتقطع عن العمل في قطاعات أخرى مثل قطاع البناء والتشييد بنسبة أقل من 1% وكذلك بنسبة لا تتجاوز 2.8% في قطاع النقل والاتصالات. يؤدي تركيز النساء في قطاعات محددة إلى إضعاف القدرة التفاوضية للنساء العاملات في تحصيل أجر أعلى نتيجة زيادة العرض من الأيدي العاملة

النسائية في هذه القطاعات وكذلك تحرم النساء من الحصول على أجور قد تكون أعلى في قطاعات أخرى مثل الاتصالات وغيرها.

كذلك تشير نتائج مسح القوى العاملة، 2021 إلى أن ما يقارب 65% من النساء خارج القوى العاملة اضطررن للخروج من سوق العمل ليقترغن للأعمال المنزلية، وتبلغ نسبة النساء خارج القوى العاملة واللواتي اضطررن للبقاء خارجها والحاصلات على أكثر من 13 سنة تعليم 56.2%، مقابل 0% من الرجال خارج القوى العاملة بسبب الأعباء المنزلية باختلاف عدد سنوات الدراسة.

ينتج عن هذه العقبات التي تواجه النساء في المشاركة في سوق العمل ارتفاع نسب الفقر بين أفراد الأسر التي ترأسها نساء في الضفة الغربية وقطاع غزة وتمثل 11% من مجمل الأسر، أي أن أسرة فلسطينية واحدة من كل عشرة تقريبا تقودها امرأة. وتزيد نسبة الفقر بين الأفراد في الأسر التي ترأسها أنثى في قطاع غزة والتي بلغت 54% من إجمالي الأسر التي ترأسها اناث عن مثيلاتها في الضفة الغربية والتي بلغت 18.6%.

تواجه النساء في المجتمع الفلسطيني نسباً مرتفعة من العنف الاقتصادي والذي يقصد به حرمان المرأة من التحكم بدخلها أو التصرف بميراثها أو منعها من العمل من قبل الزوج في حال كانت متزوجة أو من قبل أحد أفراد الأسرة. تشير النتائج الأولية لمسح العنف في المجتمع الفلسطيني (2019)، إلى أن 41.1% من النساء المتزوجات أو اللواتي سبق لهن الزواج (18-64 سنة) تعرضن لعنف اقتصادي من قبل الزوج خلال العام 2019، 32.4% في الضفة الغربية و55% في قطاع غزة. وتعد هذه النسب انخفاضاً عن النسب المماثلة لعام 2011 حيث انخفضت نسبة النساء المتزوجات حالياً أو اللواتي سبق لهن الزواج، اللواتي تعرضن للعنف الاقتصادي من قبل الزوج حيث كانت النسب 42% في الضفة الغربية، و88% في قطاع غزة. وقد انخفضت نسبة تعرض النساء في الفئة العمرية 18-64 ولم يسبق لهن الزواج للعنف الاقتصادي من قبل أحد أفراد الأسرة من 7.7% عام 2011 إلى 3.2% عام 2019.²

أما بالنسبة لتحكم المرأة في دخلها والذي ربطه المؤشر بأن لدى المرأة حساب بنكي مستقل، يبدو أن النساء لا تزال أقل استخداماً ووصولاً للخدمات المصرفية والمالية. فيحسب مسح الشمول المالي الصادر عام 2015 فإن 42.1% من الأفراد البالغين الذين لديهم حساب بنكي هم ذكور، مقابل 15% إناث فقط. وتزيد نسب الشمول المالي للبالغين من الذكور عن الإناث بنسبة 196% من ناحية امتلاك حساب جاري، وب 86% من حيث امتلاك حساب توفير.³

ب. أبرز الاستراتيجيات والسياسات الوطنية في مجال حرية المرأة الاقتصادية

في محاولة لإلقاء الضوء على أهم الاستراتيجيات التي تستهدف حماية حق النساء في المشاركة الاقتصادية، وحرية التصرف بدخلها وحريتها الاقتصادية تم مراجعة عدة استراتيجيات منذ العام 2010، تتنوع الاستراتيجيات التي تمت مراجعتها منها استراتيجيات وزارة شؤون المرأة، ومنها استراتيجيات لمناهضة العنف ضد المرأة، وخطط أجندة السياسات الوطنية. لم تتناول أي

² الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2019. النتائج الأولية لمسح العنف في المجتمع الفلسطيني، 2019. رام الله – فلسطين
³ عبد الله، سمير. 2016. مسح الشمول المالي في فلسطين. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني- ماس.

من الاستراتيجيات الحكومية الخاصة بالتمكين الاقتصادي أو المساواة بين الجنسين في أهداف محددة الحرية الاقتصادية للمرأة كما هي معرفة في مؤشر الفقر المتعدد الأبعاد، وكان تركيز الخطط أقل على الحرية الاقتصادية حيث أنه وبحكم ظروف الاحتلال الإسرائيلي كان التركيز الأكبر على حماية النساء من آثار عنف الاحتلال، إضافة إلى العنف الأسري بالتركيز على العنف الجسدي، المعنوي، والجنسي وبصورة أقل على العنف الاقتصادي. مع أنه لا تكاد تخلو استراتيجية من التأكيد على أهمية التمكين الاقتصادي للنساء سواء من خلال مشاريع تمكينية صغيرة، أو من خلال زيادة مشاركة النساء في سوق العمل. وتركز الاستراتيجيات كذلك على أهمية المشاركة السياسية للمرأة وزيادة تمثيلها في مواقع صنع القرار.

1. الخطة الوطنية الثانية (المرأة والسلام والأمن في فلسطين) لتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 1325 لسنة 2000 والقرارات اللاحقة 2020-2024

في تشخيصها لواقع النساء في فلسطين والسياق العام تؤكد الخطة على ارتفاع نسبة النساء اللواتي تعرضن للعنف الاقتصادي. أما من ناحية التدخلات المقترحة ومؤشراتها فليس هنالك أي تدخلات تتطرق مباشرة إلى مسألة العنف الاقتصادي وحرية المرأة للمشاركة في سوق العمل وتعزيز قدرتها على الوصول للخدمات المالية. لكن الاستراتيجية تتبنى أهداف التنمية المستدامة وتسعى إلى تحقيقها ومنها الهدف الخامس والذي ينص في الغاية أ-5 منه على تخويل المرأة حقوق متساوية في الموارد الاقتصادية، وكذلك إمكانية حصولها على حق الملكية والتصرف في الأراضي وغيرها من الممتلكات والموارد الطبيعية والحق في الحصول على الخدمات المالية والحق في الميراث. يرتبط هذا الهدف ارتباطاً مباشراً بمؤشر الحرية الاقتصادية للمرأة ومن شأن وضع آليات ومؤشرات للتطبيق في السنوات القادمة أن يجعل قياس التقدم باتجاه تحقيقه أسهل ويضع خطة محددة للالتزام بتطبيق المؤشرات المحددة⁴.

2. أجندة السياسات الوطنية 2017-2022

تركز أجندة السياسات الوطنية على العدالة الاجتماعية وتوفير الحماية الاجتماعية للفقراء والمهمشين وتعزيز المساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة بوصفها من أهم المجالات التي من شأن الاهتمام بها دعم التنمية المستدامة. من السياسات الوطنية والتدخلات السياساتية في ضوء الأولوية الوطنية السابعة المتعلقة بالعدالة الاجتماعية وسيادة القانون "تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة"، إزالة كافة أشكال التمييز ضد النساء والفتيات، والقضاء على كافة أشكال العنف ضدهن، وإزالة كافة العوائق التي تحول دون المشاركة الكاملة للنساء في التنمية المجتمعية والاقتصادية والحياة العامة⁵.

3. الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز المساواة والعدالة بين الجنسين وتمكين المرأة 2017-2022

بما يتعلق في الحرية الاقتصادية للمرأة لم تذكر الاستراتيجية الوطنية الكثير، وركزت على أن خدمات القضاء الشرعي لا زالت غير قادرة على إنفاذ حقوق المرأة في الميراث، حيث لا يعاقب القانون في حالات حرمان المرأة من حقها. أما التدخلات

⁴<https://bit.ly/3bjAd4m>

⁵<http://www.palestinecabinet.gov.ps/WebSite/Upload/Documents/GOVPLAN/NPA%20Arabic.pdf>

السياساتية المرتبطة بها فهي حسب الاستراتيجية؛ زيادة وعي رجال الدين بخصوص الميراث وحالات حرمان النساء من حقهن فيه، إضافة إلى سن قوانين رادعة وتعاقب كل من يأكل حق الميراث للنساء⁶.

4. الخطة الاستراتيجية لمناهضة العنف ضد النساء 2011-2019

تهدف الخطة إلى مناهضة العنف ضد النساء من خلال تعزيز مبدأ سيادة القانون المنصف للنساء وتحسين الآليات المؤسسية في التعامل مع النساء المعنفات. تأتي أهمية هذه الاستراتيجية من كونها إطار عام ينظم عمل أطراف متعددة على محور العنف وتحدد الأدوار المختلفة والتدخلات بين الجهات المعنية في العمل على مناهضة العنف ضد المرأة.

تركز هذه الاستراتيجية- وغالبية استراتيجيات وزارة المرأة إن لم يكن جميعها- على العنف الاحتلالي الإسرائيلي بشكل رئيسي وأثره على النساء. وتتناول هذه الاستراتيجية العنف الاحتلالي من ناحية منع النساء من الوصول إلى أماكن عملهن بسبب الحواجز، مما يساهم في تنامي أعباء النساء وحرمانهن من حقهن في العمل وتحقيق الدخل. من خلال مجموعات النقاش التي أعدت لأغراض إعداد هذه الاستراتيجية، تبين أن 32.5% من النساء العاملات في قطاع غزة تتعرضن للاستغلال والتمييز ويجبرن على العمل لساعات طويلة في ظروف صعبة وغير لائقة كمكان عمل. كما تبين أن 68% من النساء العاملات في القطاع غير الرسمي لا يملكن حرية التصرف برواتبهن. وعليه اقترحت الخطة الاستراتيجية لمناهضة العنف ضد النساء أهداف استراتيجية من شأن تحقيقها الحد من العنف ضد النساء ومنها؛ تعزيز آليات الحماية والتمكين للنساء الفلسطينيات اللواتي يتعرضن لانتهاكات الاحتلال الإسرائيلي. وهدفت كذلك إلى تعزيز الإطار القانوني والآليات المؤسسية لحماية النساء من العنف من خلال عدة سياسات منها؛ إدماج مناهضة العنف ضد النساء في الخطط الوطنية، تطوير إجراءات إدارية ومدونات قواعد سلوك تحدد أدواراً ومسؤوليات وكيفية تعامل الجهات المتعددة مع النساء المعنفات، وأخيراً، تطوير وتعديل القوانين المحلية لحماية النساء من العنف⁷.

5. وثيقة الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز المساواة والعدالة بين الجنسين 2011-2013

من الأهداف الاستراتيجية المتعلقة بجانب تمكين المرأة اقتصادياً، رفع نسبة مشاركة النساء في سوق العمل، أولاً، اتخاذ كافة الإجراءات التشريعية والتنفيذية التي تكفل حماية المرأة العاملة من كافة أشكال التمييز في مكان العمل، ثانياً، اتخاذ كافة التدابير المناسبة لتوفير فرص. نلاحظ مما سبق أنه تم التعامل مع العنف الاقتصادي بشكل غير مباشر ولم يخصص بأهداف أو سياسات محددة. بل كانت السياسات والأهداف دائماً عامة وتتحدث عن العنف دون تحديد العنف الاقتصادي. ويرأى أن هذا النهج على الرغم من أهميته إلا أن استخدامه لمواجهة العنف الاقتصادي ضد النساء قد يكون أقل نجاعة كون هذا الشكل من العنف قد يكون خفي ويحتاج إلى العمل على توعية النساء أكثر بحقوقهن.

لم تتبنى أي من الأهداف الخاصة برفع نسبة مشاركة النساء في سوق العمل سياسات تتعلق بحرية المرأة بدخول سوق العمل، أو تناول أي معيقات اجتماعية تتعلق بسلطة الأب أو الزوج أو العائلة والتي يمكن أن تتحكم بدخول النساء لسوق العمل، أو

⁶<https://bit.ly/3zW7TPz>

⁷<https://bit.ly/3N94HTH>

معوقات لها علاقة بالتقسيم التقليدي للعمل ومسؤولية المرأة عن العمل المنزلي والرعاي وحصر دورها فيه وبالتالي حرمانها من المشاركة في سوق العمل المدفوع الأجر. كذلك، لم تبد الاستراتيجيات اهتماماً بمسألة تمكين النساء من الوصول للخدمات المالية والمصرفية المختلفة ولم نجد فيها أي مؤشرات حول نسب النساء ممن لديهن حساب بنكي منفصل أو زيادة نسب وصول النساء لهذه الخدمات التي تعزز الحرية الاقتصادية للنساء من ناحية. من ناحية أخرى امتلاك المرأة لحساب بنكي يؤهلها للحصول على العديد من الخدمات المالية مثل المنح والقروض الصغيرة التي قد تساهم في تمويل المشاريع التمكينية الصغيرة⁸.

ت. الأهداف والسياسات المقترحة اعتمادها لتحقيق تقليص الحرية الاقتصادية للمرأة كمؤشر للفقر متعدد الأبعاد

الهدف الأول تعزيز الحرية الاقتصادية للمرأة وذلك بحيث يتم تقليص مساهمة مؤشر الحرية الاقتصادية للمرأة في مؤشر الفقر متعدد الأبعاد بنسبة 5.8% حتى العام 2030.

ويحتاج تحقيق هذا الهدف إلى تحقيق أهداف مختلفة على مستوى تحقيق الحرية الاقتصادية للمرأة في الضفة الغربية وقطاع غزة. منها تراجع المساهمة في الفقر لانعدام الحرية الاقتصادية للمرأة في قطاع غزة من 6.1% (2017) لتبلغ حصة مماثلة للحالة في الضفة الغربية (أقل من 3%) بحلول 2030. إضافة إلى تقليص نسب العنف الاقتصادي على النساء في قطاع غزة من 55% إلى نسب قريبة من الوضع في الضفة الغربية أي إلى ما يقارب 32% وإلى ما يقارب 20% في الضفة الغربية بحلول العام 2030 نظراً إلى وتيرة سير انخفاض نسب العنف الاقتصادي على النساء ما بين 2011 و 2019. وزيادة مشاركة المرأة في سوق العمل (من 16% في 2019) لتبلغ نسبة 22% بحلول 2030 تيمنا بالمعدل في المنطقة العربية. إضافة إلى زيادة تحكم المرأة في دخلها من خلال زيادة نسب الإثبات اللواتي يمتلكن حساب وزيادة وصول النساء إلى الخدمات المالية والمصرفية.

1. يجب ربط أهداف استراتيجيات وخطط وزارة شؤون المرأة والخطط المختلفة لتعزيز مكانة المرأة وحريتها الاقتصادية أكثر بالهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة وهو: تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات وذلك من خلال القيام بإصلاحات قانونية واجتماعية، بما في ذلك من خلال آليات التمييز الإيجابي، لتحصل المرأة على حقوق متساوية في الموارد الاقتصادية، وكذلك إمكانية حصولها على حق الملكية والتصرف في الأراضي وغيرها من الممتلكات والخدمات المالية والميراث.

2. تحديد مؤشرات أداء تخص بند الحرية الاقتصادية للمرأة مثل تخفيض نسبة النساء اللواتي يتعرضن لعنف اقتصادي بنسب معينة وفق دراسات متخصصة. وبالتالي مراجعة الأداء وتقييمه من خلال فحص التقدم في هذه المؤشرات. تركز السياسات الوطنية على زيادة نسب مشاركة النساء في سوق العمل دون أن تأخذ بعين الاعتبار العوامل التي تحد من مشاركة النساء وهي خاصة بالجوانب الثقافية التقليدية حيث لا تزال النساء هن المسؤولات الرئيسيات عن ادوار الرعاية. ومن أجل زيادة نسب مشاركة المرأة في سوق العمل وقدرتها على تحقيق دخل مستقل

⁸https://www.mowa.pna.ps/cached_uploads/download/20112013-1499151592.pdf

- والتي تؤثر في مؤشر الفقر متعدد الأبعاد لا بد لأي استراتيجية مستقبلية لتقليص الفقر بالمفهوم الواسع أن تواجه الأسس الاجتماعية البنيوية للعنف الاقتصادي وفي مقدمتها الثقافة الأبوية والذكورية السائدة.
3. استراتيجية مواجهة الفقر متعدد الأبعاد يجب أن تركز على توفير خدمات الرعاية العامة المتاحة للجميع والتي من شأنها تخفيف أعباء النساء المنزلية وبالتالي تتمتع النساء بحرية اقتصادية أكبر لدخول سوق العمل.
 4. العمل على استراتيجيات تثقيفية وتعليمية تستهدف المجتمع بشكل عام حول حق المرأة في العمل دون تمييز بالأجر أو في أي من الحقوق المكفولة بقانون العمل.
 5. أن تعمل الاستراتيجية وبالتعاون مع سلطة النقد على تحديد أهداف لزيادة وعي النساء المالي وكيفية إدارة أموالها والحفاظ عليها.
 6. زيادة الموازنات المخصصة لوزارة العمل وبالأخص للبرامج التي تركز على تشغيل النساء من خلال العمل على محاربة عوائق دخول النساء سوق العمل من ناحية توعية النساء حول التخصصات المطلوبة في سوق العمل وتوجيههن نحو التعليم والتدريب المهني لتجنب تحولهن إلى البطالة بفعل تركهن في قطاعات محددة.

إنتهى